

## المجلس الوطني الكوردستاني يوافق

### على بعض بنود قانون الاستثمار في الاقليم

أربيل / واميار فارس الصركي

وافق المجلس الوطني الكوردستاني في جلسة اعتيادية على بعض بنود قانون الاستثمار المقدم من قبل حكومة اقليم كوردستان.

وقال عضو المجلس الوطني الكوردستاني عوني بزاز في تصريح للصحفيين: ان أعضاء المجلس وبعد سلسلة من المناقشات وابداء الآراء وافقوا بالاجماع على بعض بنود قانون الاستثمار والخاصة بالاعفاءات الضريبية لرؤوس الاموال المستثمرة في اقليم كوردستان، واعطاء الحق الكامل للمستثمر للاستثمار في كافة المجالات الصناعية والكهربائية والنقل والخدمات الزراعية والسياحة والفندقة والصحة والبيئة كذلك تمت الموافقة على حرية اختيار المشروع من قبل المستثمر دون قيد او شرط وابعاد المعوقات القانونية التي قد تواجه المستثمر في اقليم كوردستان اضافة إلى ذلك فإن القانون سيمنح المستثمر حرية تحويل الاموال والارباح إلى خارج اقليم كوردستان دون قيد او شرط، مؤكدا ان القانون سيعامل المستثمر الاجنبي كالمستثمر الوطني على حد سواء.

وعن سؤال (المدى) حول امكانية موافقة اعضاء المجلس الوطني الكوردستاني بالاجماع حول البند الخاص بحق التمليك للمستثمر الاجنبي في اقليم كوردستان بعد ان ظهرت العديد من الخلافات بين اعضاء المجلس الوطني حول البند المذكور، اجاب بزاز قائلا: المجلس الوطني الكوردستاني ناقش وسناقش مع اعضائه الخلاف حول حق منح حق التمليك للمستثمر الاجنبي في اقليم كوردستان وسيتم عقد جلسة خاصة للموافقة بالاجماع على هذا البند لان كل بند من بنود قانون الاستثمار يحتاج إلى موافقة جميع اعضاء المجلس الوطني ليتم العمل به.



التحت على ناصية الطريق

تصوير: نهاد العزاوي

## وزير العمل: شمول مليون اسرة بمشروع شبكة الحماية الاجتماعية

٢٢٢٠ عاطلاً من دورات التدريب الشعبي في محافظتي بغداد وذي قار شملت اختصاصات تتطلبها سوق العمل في (الحاسبة، ومحو الامية، واللغة الانكليزية، والخيطة والحلاقة النسائية).

واوضح مدير مركز التشغيل والتدريب المهني حسين علي مندان ان محافظة بغداد تضم ثلاثة مراكز للتدريب الشعبي موزعة في مدينة الصدر والشعب وحي اور احصت عدد المتخرجين والمستمرين بالتدريب لمدة من ١٥ / شباط ٢٠٠٥ لغاية ٣٠ ايار ٢٠٠٦ ٢٤٢٨ عاطلاً وما زال السيدات.

اتمام صرف مبالغ الرعاية الاجتماعية لمستحقيها الفعليين وضرورة تنظيم العمل بشكل دقيق والابتعاد كلياً عن الظواهر السلبية والابتزاز ورصد جميع الحالات السلبية.

ويحث الشيخ راضي مع ممثلي منظمة اليونيسيف الاعمال المنفذة ومنها البرنامج الاسري وتفعيل المشاريع التي تهتم بالطفولة وتدريب الملاكات المتخصصة من الباحثين في اعمال الخدمات الاجتماعية والاصلاح الاجتماعي.

إلى ذلك اعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن تخرج

المخصصة وملاحقة العوائل والاسر في بعض المناطق البعيدة للبحث عن الفقراء الذين يستحقون الرعاية وكل ما يؤدي إلى الطريق السليم لمساعدة المستضعفين وتحسين طموحاتهم.

واوضح وزير العمل انه تم توجيه اللجان العاملة في شبكة الحماية الاجتماعية بضرورة تحديد السقف الزمني لانجاز المعاملات الخاصة بالشبكة للمستحقين وتدقيقها بشكل دقيق ورفع الاغلبية الثقيلة عنها.

ودعا الشيخ راضي إلى ضرورة

بغداد / حفاظ التميمي  
أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية المهندس محمود الشيخ راضي ان مشروع شبكة الحماية الاجتماعية من المتوقع ان يغطي خلال عام ٢٠٠٧ اكثر من مليون اسرة وهذا يعني ان بحدود عشرة ملايين عراقي ستستفيد من هذا المشروع الانساني العملاق.

قال الشيخ راضي انه تم توجيه فرق العمل بدراسة الاحوال التي تحتاج إلى رعاية ومساعدة وذلك من خلال تجاوز جميع اشكال الروتين والعقبات وتدقيق الاستمارات من قبل اللجان

## التجارة تكرم شهداء الحادث الإرهابي في مدينة الصدر

بغداد / الصدقا

قرر الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني وزير التجارة توزيع هدايا على عوائل شهداء الحادث الارهابي الذي استهدف الأبرياء في مدينة الصدر.

وأصدر المكتب الاعلامي في الوزارة بياناً أكد فيه ان وزير التجارة قدم هدايا إلى عوائل الشهداء تتضمن مواد غذائية مختلفة.

وأضاف البيان ان مكتب الوزير سيقوم بالتنسيق مع مكتب الشهيد الصدر في المدينة لغرض توزيع هذه المواد على العوائل التي تعرضت للضرر نتيجة الحادث ويشمل التوزيع (٧٥) عائلة شهيد و(١٢٠) عائلة جريح في المستشفى.

## تقرير

❖ بحث السيد هوشيار زيباري مع عدد من هيئة كبار رجال الاعمال الاتراك استعداد الهيئة للمشاركة في اعادة اعمار العراق في مختلف المجالات حيث رحبت الهيئة بالاتفاق المبرم بين حكومتي البلدين وانشاء المعبر الثاني على الحدود العراقية التركية الذي سيسهم في تطوير التجارة بين البلدين.

❖ تراس القاضي راضي حمزة الراضي رئيس هيئة النزاهة العامة اجتماعاً ضم عدداً من المفتشين العاملين في وزارات الدولة تسأل فيه سبل التعاون بين الهيئة ومكاتب المفتشين للقضاء على الفساد الاداري.

❖ التقى سفير جمهورية العراق في فرنسا السيد موفق مهدي مع رئيس (منظمة مراسلون بلا حدود) و١٢ صحفياً فرنسياً يمثلون مختلف وسائل الاعلام حيث عبروا عن تضامنهم التام مع الصحافة والصحفيين في العراق.

❖ اعلن مدير المستشفى البيطري في كربلاء عن اتخاذ جملة من الاجراءات الوقائية لمكافحة امراض الحمى التي تصيب الحيوانات خصوصاً الماشية منها حيث قامت المديرية بحملة واسعة من التلقيحات الوقائية ضد مرض حمى مالطا بروسيا.

❖ تظاهر شيوخ واعيان ميسان امام مبنى المحافظة رافعين لافتات تدعو إلى تعزيز استقرار الوضع الامني مرددين شعارات تدين جرائم القتل التي تحصل في المحافظة.

❖ خرج المئات من ابناء قضاء الشامية في الديوانية في تظاهرة سلمية احتجاجاً على تردي واقع الخدمات في القضاء وتدهور الاوضاع الامنية.

❖ قال المدير العام لتربية الديوانية الدكتور سلمان الشيخ باقر ان المديرية كرمت المدارس المتفوقة في حصولها على النتائج الاولى في الامتحانات النهائية للعام الدراسي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦

❖ باشرت الرعاية الاجتماعية في اابل بتوزيع الوجبة السادسة على المشمولين بتوزيع الاعانات المالية من شبكة الرعاية وبلغ عدد المشمولين في هذه الوجبة ٢٢٢٥ عاطلاً.

❖ عقد مجلس التنسيق والمراقبة الشعبية في محافظة الديوانية مؤتمره التأسيسي الأول الذي شارك فيه اكثر من ٢٤ حزياً وعدد من منظمات المجتمع المدني.

## ندوة في اربيل عن الرهون الرضائية

بغداد / الصدقا

عقدت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في اربيل ندوة لمناقشة قانون الرهون الرضائية على الاموال المنقولة، وقد شارك في الندوة مدير عام دائرة الكتاب العدول..

اوضح ذلك مصدر مسؤول في وزارة العدل واصف انه تمت مناقشة التغييرات المقترحة على القوانين العراقية الحالية وقد تضمنت المذكرة المقدمة للنقاش محورين هما: تطبيق جميع القوانين العراقية ومنها القانون المدني بطريقة تتوافق وقانون الرهون الرضائية على الاموال المنقولة، وفي حالة وجود تعارض بينهما فقانون الرهون يكون هو الساري.

كذلك اجراء حذف أو اضافة وتعديل بعض مواد القوانين العراقية الخاصة بقانون التجارة وقانون الشركات وقانون الكتاب العدول وقانون المرور.

كما تم شرح القانون الجديد الذي يشمل الدين المستقبلي الذي يسمى بـ (مسار الائتمان) على ان يكون هناك مصرف يمولى الاموال على المدى البعيد، كما تمت مناقشة انواع الاستثمارات التي سيتم العمل بها في مكاتب التسجيل.

وبانتظار الموافقة على هذه المقترحات بعد توفير التخصيصات المالية المناسبة وهي مطالب مشروعة، لان مصدرها المواطن، ومن جانب آخر تطرق المدير العام إلى القانون ٣٢ الخاص ببيع وايجار اموال الدولة، فبين ان مجلس الوزراء اصدر قراراً بايقاف بيع وايجار اموال الدولة بموجب هذا القانون حيث اوضح ان دائرة التسجيل العقاري تنفذ قرارات الدولة ودوائرها، وان كل بيع يتم بعد قرار ايقاف العمل بهذا القانون يكون غير قابل للتسجيل، اما البيع الذي تم قبل الايقاف فهو حق مكتسب للمشتري، فيتم تسجيله وتنفيذه لانه اكتسب الدرجة القطعية ولان القرار يصبح نافداً من تاريخ نشره أو صدوره حسب ما ينص عليه القرار.

وبقاء الضوابط المعتمدة نفسها سواء تم الكشف أو لم يتم الكشف.

وعلى صعيد متصل أكد مدير عام التسجيل العقاري.. ان دوائر التسجيل العقاري بحاجة ماسة للنهوض بواقع عملها كونها من الدوائر القديمة ولها اهمية كون العقار موضوع عملها وتبدأ بقيمة العقار واهميته، وحتى نواكب مقتضيات التطور طالبتنا عبر مقترحات تعالج اشكاليات العمل، منها ما يتعلق بقوانين يقتضي تعديلها مثل ما يتعلق بالمالك الوظيفي وقلته وقسم منها ما يتعلق بالتخصيصات المالية والابنية والتقنية الحديثة، حتى نحول عمل التسجيل العقاري من العمل اليدوي إلى العمل التقني، وأكدنا من خلال طرحنا المقترحات على وزارة العدل

هذا النظام يتفق مع حكم القانون ويراعي جوانب العدالة لان الضوابط المعتمدة على السنوات اللاحقة وبهذا يتم التقدير من دون اللجوء اليها من خلال الكشف الموقعي وما يترتب عليه اصبح اللجوء إلى النظام المكتبي من خلال ارقام معينة ومعلومة تحسب من قبل دائرة التسجيل العقاري والضريبة اما الشكوفات التي مضى عليها خمس سنوات فيعاد الكشف عليها، والذي لم يعض عليه سنة واحدة يبقى معتمداً ولا يعاد التقدير عليه.

واكد المدير العام ان المعادلة الحسابية تعتمد على التصرفات الناقلة للملكية اما التصرفات المادية فتبقى خاضعة للكشف وبهذا يكون النظام المكتبي اجراء عملياً وفي صالح المواطن ولم يأت بجديد أو كلفة مضافة على المواطن

اصل القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨ الذي جعل المدة سنة واحدة، ولغرض الحد من الكثير من السلبيات التي تترافق اعمال الكشف استجرت الفكرة المشتركة بين دائرة التسجيل العقاري والضريبة على تفعيل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٤ وبالتالي يكون الكشف خمس سنوات مع مراعاة سياقات العمل باعتماد ضوابط معينة أو الضوابط السابقة حتى تضاف إلى الشكوفات السابقة.

واضاف المدير العام.. انه على هذا الاساس حددت معادلات حسابية تعتمد على كل كشف لم يعض عليه خمس سنوات مضافاً اليه الضوابط المعتمدة على السنوات اللاحقة وبهذا يتم التقدير بدون اللجوء إلى الكشف الموقعي وبالنتيجة تسهل الاجراءات، مشيراً إلى ان

بغداد / اسراء الوزي  
اوضح مدير عام دائرة التسجيل العقاري كاظم بدن ان النظام الذي تم تطبيقه مؤخراً على معاملات التسجيل العقاري هو ضمن قانون تحديد العقار رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨ وجعل مدة الكشف على العقار سنة واحدة، وبين بدن في حديث خاص لـ (المدى).. ان القانون تضمن تشكيل لجان مشتركة بين دائرة التسجيل العقاري ودائرة الضريبة لغرض تقدير اقيم العقارات، وبموجبها تستوفى الضرائب والرسوم سواء على البديل أو القيمة المقدرة وحدد القانون مدة معينة لتنفيذ تقرير الكشف، واصلت قانلاً مع متغيرات الاسعار ولغرض المحافظة على ايجاد توازن بين الضرائب والرسوم المستوفاة وحقوق المواطنين تم العمل على جعل مدة الكشف على